

تحولات خطاب الشرعية اللبنانية

من الحياد إلى المواجهة

دراسة في مواقف جوزيف عون ونواف سلام تجاه الحرب على لبنان

تشرين الثاني ٢٠٢٤ — حزيران ٢٠٢٦

الملخص التنفيذي

يرصد هذا المقال التحولات المتصاعدة في خطاب كل من رئيس الجمهورية اللبنانية جوزيف عون ورئيس الحكومة نواف سلام تجاه الحرب على لبنان ودور حزب الله فيها، خلال الفترة الممتدة من وقف إطلاق النار في تشرين الثاني ٢٠٢٤ حتى حزيران ٢٠٢٦. ويحلل التقرير كيف تحول الخطاب الرسمي اللبناني من موقف مؤسسي محايد إلى هجوم بروباغندي منهجي يستهدف تفكيك شرعية حزب الله داخلياً وتصويره أداة لمصالح اجنبية.

أبرز نتائج التقرير

مر الخطاب الرسمي بثلاث مراحل متصاعدة: الحياد المؤسسي، ثم بناء رواية الدولة، ثم المواجهة المكشوفة. وظّف الرئيسان خمس ادوات خطابية رئيسية لتفكيك شرعية حزب الله: خطاب السيادة، وورقة الضحية، وتوظيف الحرس الثوري، وإعادة تاطير التطبيع، وحرب المصطلحات. ترجمت الادوات الخطابية إلى اجراءات مؤسسية مؤتفة: حظر الحرس الثوري، طرد السفير الإيراني، حظر مصطلح المقاومة اعلامياً. الخطاب الأكثر فاعلية لم يكن الهجوم المباشر، بل استخدام سلوك طهران نفسها دليلاً على ان الحرب ليست حرب اللبنانيين. ثمة انتقائية مؤتفة: الانتهاكات الاسرائيلية (أكثر من ٢٠ الف انتهاك) وظفت دبلوماسياً بهوء، فيما وظفت ردود حزب الله بوصفها خيانة وطنية.

جدول مقارنة المراحل والمواقف:

نواف سلام	جوزيف عون	المرحلة
قاضٍ دولي — غائب عن المشهد اللبناني كلياً	قائد الجيش — لغة مؤسسية محايدة، دعم وقف إطلاق النار دون تحمل مسؤولية سياسية	تشرين الثاني ٢٠٢٤ — كانون الثاني ٢٠٢٥ الحياد المؤسسي
رئيس حكومة — حصر السلاح بيد الدولة هدفاً، قرار نزع السلاح أيلول ٢٠٢٥	رئيس — يطرح نزع السلاح بلغة دستورية، يدعو للحوار، يتجنب المواجهة المباشرة	كانون الثاني — آب ٢٠٢٥ بناء رواية الدولة
الحرب فُرِضت علينا — حظر المقاومة إعلامياً — طرد السفير الإيراني	من يجر لبنان إلى الحرب خائن — المفاوضات ليست خيانة — لبنان استعاد قراره	آذار — حزيران ٢٠٢٦ المواجهة المكشوفة

أولاً: المراحل الثلاث في تطور الخطاب

تشرين الثاني ٢٠٢٤ — كانون الثاني ٢٠٢٥ — الحياد المؤسسي

في هذه المرحلة كان عون لا يزال قائداً للجيش، وكانت لغته مؤسسية بامتياز. الجيش لم يخض الحرب، وهذا الحياد اعطاه شرعية لاحقة. اما سلام فكان غائباً عن المشهد المحلي كلياً. وقد انتهت الحرب الشاملة التي بدأت في أيلول ٢٠٢٤ باتفاق وقف اطلاق النار في تشرين الثاني ٢٠٢٤، بعد ان خلفت اكثر من ٤ الاف قتيل ونحو ١٧ الف جريح.

المفارقة الجوهرية ان وقف اطلاق النار كان اول مؤشر على انكسار في بنية ميزان القوى. انتخب عون رئيساً في كانون الثاني ٢٠٢٥ بعد سنتين من فراغ الرئاسة، وتولى سلام رئاسة الحكومة في شباط ٢٠٢٥.

كانون الثاني — آب ٢٠٢٥ — بناء رواية الدولة

هذه المرحلة هي الاكثر دلالة على المنهجية الخطابية. بمجرد توليه الرئاسة، انتقل عون من الحياد الى الهجوم الناعم على سلاح حزب الله عبر مصطلحات مدنية لا عسكرية: الدستور، الدولة، احتكار السلاح.

نامل ان يتم سحب اسلحة حزب الله وان يقتصر حيازتها على الدولة في عام ٢٠٢٥ وهذا ما اسعى اليه — عون - مقابلة العربي الجديد،

نيسان ٢٠٢٥

اللافت هو الرسالة المزدوجة: هجوم مباشر على الاستقلالية العسكرية للحزب، مع نفي الرغبة في الحرب الداخلية. هذه الصياغة تضع حزب الله في مربع الخطر الداخلي مع تحميله مسؤولية اي اضطراب اجتماعي قد ينشا عن نزاع السلاح.

وعلى الصعيد الحكومي، شهد أيلول ٢٠٢٥ قراراً تاريخياً في جلسة مشتركة ترأسها عون وسلام بتكليف قائد الجيش رودولف هيكل تنفيذ خطة نزاع السلاح. واكد سلام ان الاقتصاد لن ينمو ما لم يتحسن امن الدولة، في ربط مقصود بين السلاح والازمة الاقتصادية.

آذار — حزيران ٢٠٢٦ — المواجهة المكشوفة

مع اندلاع الحرب مجدداً في آذار ٢٠٢٦ إثر صواريخ حزب الله على إسرائيل تضامناً مع إيران، تحرر الخطاب الرسمي من كل التحفظات.

موقف عون

من يجرب لبنان الى الحرب تحقيقاً لمصالح خارجية خائن — عون، نيسان ٢٠٢٦

يضع هذا التأطير معارضي التفاوض في موقع خائن الوطن ضمناً دون التصريح بذلك. وقد ذهب عون أبعد من ذلك بإعلانه أن لبنان نجح في استعادة قراره الوطني المستقل للمرة الأولى منذ نحو خمسين عاماً. في لقاءاته الدولية، أبلغ الجانب البريطاني أن لبنان لا يمكنه خوض حروب الآخرين على أرضه.

المفاوضات ليست خيانة. من ينتظر بدأها فليحكم على النتيجة — عون، نيسان ٢٠٢٦

موقف سلام

استخدم سلام لغة قانونية وعملياتية أكثر حدة بكثير. فقد صرح بأن عمليات حزب الله تُدار من ضباط في الحرس الثوري الإيراني، وهو اتهام عملياتي مباشر.

الجنوب واهله يدفعون مجدداً ثمن قرارات لم يتخذوها وحرب ليست حريهم. وان كان لي ان اتوجه الى ايران بكلمة، فهي ان ترجم

جنوبنا، وان تتوقف عن التعامل معه ومع اهله بوصفه مجرد ورقة لتحسين شروط مفاوضاتها — سلام - حزيران ٢٠٢٦

١. خطاب السيادة واحتكار العنف الشرعي

تحويل مسألة سلاح حزب الله من جدل سياسي إلى مسألة قانونية دستورية لا تقبل المساومة. الخطاب لا يقول لا نريد سلاح حزب الله، بل يقول الدستور والقانون الدولي لا يجيزان وجوده. هذا يخلق باب النقاش السياسي ويفتح باب الإجراء الأمني.

- أعلنت الحكومة رسمياً ان قرار الحرب والسلام هو حصراً بيد الدولة
- صدر قرار حظر جميع الانشطة العسكرية والامنية لحزب الله في آذار ٢٠٢٦
- كُلف الجيش اللبناني رسمياً بتنفيذ خطة نزع السلاح في أيلول ٢٠٢٥
- ربط سلام صراحةً بين نزع السلاح والنمو الاقتصادي، مما يجعل الحزب مسؤولاً عن الازمة المعيشية

٢. ورقة الضحية الوطنية

بناء هوية لبنان الضحية الذي لم يختر الحرب ودفع ثمنها. هذا الإطار يستهدف تحريك الرأي العام ضد حزب الله حتى في أوساطه الاجتماعية التقليدية، عبر تحميله المسؤولية الأخلاقية عن النزوح والدمار.

هذه الحرب ليست حرب اللبنانيين، بل نتيجة صراعات اقليمية ودولية تُفرض على الداخل اللبناني — سلام، آذار ٢٠٢٦

- وُصفت كل عملية لحزب الله بانها قرار فردي خارج الارادة الوطنية
- ربطت الحكومة بين ضحايا الغارات الاسرائيلية وقرارات حزب الله العسكرية تحديداً
- طُوبت ايران علناً بتغطية تكاليف الحرب لان لبنان لم يتخذ قرارها
- وُظف مصطلح النزوح والدمار في كل بيان لتحميل الحزب تبعاته المعيشية المباشرة

٣. ورقة الحرس الثوري

هذه الأداة هي الأكثر تطوراً من حيث أثرها القانوني والإعلامي. لا تقول فحسب إن حزب الله متأثر بإيران، بل تُقرر أن قيادته الميدانية الفعلية تقع خارج الحدود اللبنانية. هذا التوصيف يحوله من حزب سياسي لبناني إلى فرع تشغيلي لجهاز أجنبي — وهو وصف له تبعات قانونية وجنائية جوهرية.

- صرّح سلام بان عمليات حزب الله تُدار من ضباط في الحرس الثوري الايراني
- حُظرت جميع أنشطة الحرس الثوري في لبنان في ٥ آذار ٢٠٢٦
- طُرد السفير الايراني في ٢٤ آذار ٢٠٢٦ على خلفية اتهام طهران بجر لبنان الى الحرب
- وُظف سلام رفض الحرس الثوري لوقف اطلاق النار دليلاً: من يقرر الحرب والسلام اذن؟
- وجّه عون رسالة علنية الى الحرس الثوري بان لبنان دولة مستقلة وقراره لبناني

٤. إعادة تأطير التفاوض

من أشد أوجه البروباغندا خطورةً وأكثرها تقنيةً: تحويل المفاوضات المباشرة مع إسرائيل من تطبيع بالمفهوم الإقليمي، إلى فعل سيادي يدل على استقلال القرار اللبناني.

- صُوّر رفض التفاوض على انه خضوع للارادة الايرانية وليس مقاومةً للاحتلال
- قَدّم سلام التفاوض بوصفه الخيار الاقل كلفة لتأمين انسحاب اسرائيل، لا استسلاماً
- وُصف التفاوض في خطاب عون بانه استعادة القرار الوطني المستقل بعد ٥٠ عاماً
- طُرِح الرفضون للتفاوض بوصفهم خاضعين لاجندات خارجية لا وطنيين رافضين للتطبيع

٥. حرب المصطلحات

- أكثر الأدوات استدامةً من حيث الأثر، لأنها تعمل على المستوى الثقافي-اللغوي قبل المستوى السياسي. من يملك التسمية يملك الرواية.
- حظر المقاومة: توجيه وزير الاعلام بول مرقص في آذار ٢٠٢٦ لجميع وسائل الاعلام بوقف استخدام مصطلح المقاومة للإشارة الى حزب الله
- توظيف الاداة بديلاً: الحزب لم يعد مقاومة بل اداة او ذراع للحرس الثوري
- احلال الدولة محل المقاومة: الجيش اللبناني هو المرجعية الامنية الوحيدة المشروعة
- الحرب المفروضة بديلاً عن حرب الاسناد: كل اطلاق نار وُصف بأنه املاء ايراني لا قرار لبناني
- الخائن بديلاً عن المعارض: من يرفض التفاوض مع اسرائيل يُوصف ضمناً بعدم الوطنية

ثالثاً: الخلاصة التحليلية

يعمل الخطاب الرسمي اللبناني على ثلاثة مستويات في آن واحد، مما يكسبه فاعليّة تتجاوز مجرد التصريح السياسي:

مستوى الداخل اللبناني:

خلق قطيعة بين الراي العام وحزب الله عبر تحميله المسؤولية الاخلاقية عن الدمار والنزوح، مع الحرص على عدم الدفع نحو حرب اهلية. ويتجلى ذلك في عبارة عون لا نريد اشعال حرب اهلية التي تظهر ادراكاً للخطوط الحمراء الطائفية الداخلية.

مستوى الإقليم:

وضع لبنان في مربع الدولة الوطنية المستقلة في مقابل الحزب الايراني، مما يخدم مصالح المحور السعودي-الاميركي ويفتح ابواب الدعم المالي والسياسي. زيارة الرياض وطلب اعادة تفعيل الهبة العسكرية قبل اسبوعين من انتخاب عون تكشف ان هذا المستوى كان محسوباً مسبقاً.

مستوى المجتمع الدولي:

تقديم المفاوضات مع اسرائيل كفعل سيادي لا استسلامي، وهو ما يمنح الغطاء الدبلوماسي للمسار التفاوضي امام الراي العام العربي والاسلامي.

الحد الفاصل بين الموقف السياسي المشروع والبروباغندا يكمن في الانتقائية الموثقة. ففي حين توظف ردود فعل حزب الله بوصفها خيانة وطنية وتبعية ايرانية في الفضاء العام، تُتعامل الانتهاكات الاسرائيلية المتواصلة التي تجاوزت ٢٠ الف انتهاك لوقف اطلاق النار خلال اول ١٤ شهراً بهدوء دبلوماسي يكاد يغيب عن الاطار الخطابى الرسمي.

الخلاصة

ما وثّقه هذا التقرير ليس مجرد تحول في مواقف قياديين لبنانيين، بل هو رصد لمنظومة خطابية متكاملة ومهندسة تعمل على مستويات لغوية ومؤسسية وقانونية وعاطفية في آن واحد، بهدف:

- تفكيك الشرعية الشعبية لحزب الله داخلياً، خصوصاً في بيئته الاجتماعية الجنوبية
- تحويله من فاعل مستقل الى اداة اجنبية في المشهد القانوني والسياسي الدولي
- تاهيل الدولة اللبنانية دولياً لتكون شريكاً في مسار تسوية يشمل علاقة مغايرة مع اسرائيل
- بناء رواية تجعل مقاومة هذا المسار لا المسار ذاته هي الخيار المدمر للبنان